تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأورو- أطلنطي

أ. عــبـــاس عــقــيــلــة
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر ـ 3

ملخص:

خلقت الأزمة الأوكرانية حربا باردة جديدة بين المتنافسين العملاقين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حليفة الاتحاد الأوروبي، وكشفت هذه الأزمة عن العجز الأوروبي في الحماية والدفاع عن السلامة والأمن الاقليمي الأوروبي وعن التبعية الأمنية الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي رغم الوجود القانوني والمؤسساتي للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في النصوص التأسيسية لمعاهدة الاتحاد الأوروبي.

الكلمات الدالة: الأزمة الأوكرانية–لأمن الأوروبي- الاتحاد الأوروبي–منظمة حلف الشمال الأطلسي- العلاقات الأمنية الأورو - أطلنطية.

Abstract

La crise Ukrainienne a créé une nouvelle guerre froide entre les deux grands concurrents ; la Russie et les États-Unis d'Amérique et son allié l'Union Européenne. Cette crise a révélé d'un côté le déficit Européen en matière de sécurité et de défense et la dépendance de cette derrière à l'OTAN et ce, malgré l'existence du cadre juridique et institutionnelle de la Politique de Sécurité et de Défense Commune (PSDC) dans le traité fondateur de l'Union Européenne.

Mots clés : La crise Ukrainienne, la sécurité Européenne, l'Union Européenne, Organisation du traité de l'Atlantique nord, les relations euro-atlantique.

مقدمة:

تواجه أوروبا تهديدا أمنيا ثقيلا يتمثل في قدرتها على ردع التحدي الروسي المتمثل في التشويش على انضمام دول شرق أوروبا للاتحاد الأوروبي إضافة إلى القوة المتنامية لروسيا سيما في ظل الإصلاحات التي ادخلها النظام الروسي على الجيش سنة 2008، الأمر الذي يزيد من عمق الفجوة بينها وبين الدول الشرقية لأوروبا.

بعد مرور ثلاث سنوات على تفاقم الأزمة الأوكرانية و ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014، لا تزال هذه الاخيرة تشكل أكبر و أخطر التهديدات على الإطلاق للأمن القومي الأوروبي، و تعبر الأحداث التي شهدتها أوكرانيا تحديا جيوسيا، أمنيا و سياسيا لم تشهده القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي صرح به كبار المسؤولين الغربيين في أكثر من مناسبة، فقد صرح الأمين العام لحلف الناتو "أندرس فوج راسموسن" بأن " الأزمة الأوكرانية هي أخطر أزمة تواجهها أوروبا منذ نهاية

الحرب الباردة "، كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" بأن " روسيا تحاول إعادة تشكيل الحدود في العالم "، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير في النظام الأمني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد استطاعت الأزمة في أوكرانيا أن تفتح فصلا جديدا في مجال الأمن الأورو - أطلنطي.

وكانت مفاجأة كبي لأكثر من ملاحظ، وعديد من المسؤولين ورجال السياسة الغربيين الذين تحدثوا علنا عن تغيير في المشهد الأمني الأوروبي، و تشير التقديرات إلى أن هذه الأزمة استطاعت خلق متغيرات أمنية جديدة للقرن الحادي والعشرين، وتتطلب رد فعل قوي من حلف شمال الأطلسي[1].

تعتبر الأزمة التي تعصف بأوكرانيا في نظر كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ليس مجرد صراع بين أوكرانيا وروسيا وحسب، بل هي صراع داخل الفضاء الأوروبي، يهدد أمنها واستقرارها، ووفقا لهذا، ما هي تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي والأطلسي؟

خلفيات الأزمة الأوكرانية:

في البداية، يجب عرض تشكيلة المجتمع الأوكراني المتعدد العرقيات، إذ تنقسم أوكرانيا إلى جزئين، جزء من أصل روسي وتتحدث عناصره اللغة الروسية و هم مقتنعون بأن روسيا هي بلدهم الأم، و يتركز هذا الجزء في شرق وجنوب البلاد بالإضافة إلي أغلبية سكان شبه جزيرة القرم , أما الجزء الأخر فهو يتكلم اللغة الأوكرانية ويرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية ويدعو إلى الانضمام للإتحاد الأوروبي , أما شبه جزيرة القرم فقد كانت جزءا من الإمبراطورية الروسية و بعد ذلك جزءا من الإتحاد السوفيتي، فقد ضمتها روسيا رسميا إليها في عام 1783 م.

تفسر تشكيلة المجتمع الأوكراني و الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا، مطامع كل من روسيا و أوروبا حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى لأوكرانيا، حيث تقع في المنطقة العازلة بين روسيا وأوروبا، جعلها تقع ضحية للحسابات الجيوسياسية للقوى العالمية والإقليمية، حيث أنها سلاح ذو حدين، حيث أنها حلقة وصل بين قوتين عظيمتين وهي القوة الشرقية ″ روسيا ″ والغربية ″ الإتحاد الأوروبي ″ حليف الولايات المتحدة.

يوضح الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية للبلد أن أوكرانيا كانت جزءا من روسيا، و لذلك تسعي هذه الأخيرة بكل قوتها لاستعادتها، و قد أدى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم إلي توتر العلاقات بين العملاقين الروسي و الأمريكي، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن ضم شبه جريرة القرم إلى روسيا هو بداية جديدة لروسيا في إعادة مجدها مما شكل لديها حالة من الخوف على مكانتها السيادية من جهة، و مصالحها في أوكرانيا من جهة أخرى[2].ويأتي الاهتمام الروسي بدول شرق أوروبا

من البعد الاستراتيجي لهذه الدول في السياسة الخارجية الأميركية، اذ تهدف هذه الأخيرة إلى ضم هذه الدول إلى حضن السياسة الغربية عبر دخولها في الاتحاد الأوروبي أو عبر إدخالها في حلف شمال الأطلسي [3]. خاصة و أن الأمريكيين أبدوا منذ عقود خوفهم من ظهور أي شكل من أشكال التكتل بين روسيا و دول أوروبا الشرقية، و في هذا الصدد يقول "بريجينسكي"[*] بعد سقوط الاتحاد السوفياتي " يجب تفكيك أي تكتل أوراسي، وحرمان روسيا من ثلاث دوائر مركزية هي "أوكرانيا أوزباكستان وأذربيجان"، ويظهر تصريح "هلاري كلينتون" في "دبلن" على هامش اجتماع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ديسمبر 2011 المخاوف الأمريكية من محاولة إحياء تكتل أوراسي مناهض لأمريكا حيث قالت " إننا نشهد محاولة إحياء السوفييت في المنطقة بأسماء أخرى، فهي تارة اتحاد جمركي وأخرى اتحاد أوراسي، و نحن نعرف الهدف من هذا ونحاول أن نجد طرقا لمنع حدوثه"[4].

تُجسد الأزمة الأوكرانية الحالية ترجمة عملية للصراع البارد بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية الذي بدأ بالظهور مع تبوء فلاديمير بوتين سدة الرئاسة في العام 2000، وقد دفعه فكره القيصري إلى وضع استراتيجية تهدف إلى إعادة ما يُسمى بالسلطة العامودية، وهي عبارة عن نموذج سُلطوي للحكم مما أدى إلى وقف الليبرالية السياسية التي بدأها ميخائيل غورباتشوف سابقا[5].

فقد أصبحت روسيا "بوتين" دولة رجعية، حيث تتكرس قناعات هذا الأخير في كون النظام الأمني الأوروبي الذي ظهر في نهاية الحرب الباردة لا يعكس مصالح روسيا، لذا فهو يسعى جاهدا من اجل جعل النظام الأمني الأوروبي أكثر توافقا مع المصالح الروسية، وهو يسعى لاستعادة ما يعتبره المكان الطبيعي لروسيا في أوروبا، كما أنه يسعي لحماية الفضاء الموروث عن مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي من خلال منع تغلغل القيم والمؤسسات الغربية المتمثلة في حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي[6].

ففي خطاب للرئيس "فلاديمير بوتين" أمام الجمعية الفيدرالية الروسية في 18 مارس 2014، دعا لاستعادة "روسيا التاريخية" وحدودها، كما أعلن وزير الخارجية "لافروف سيرغي" أثناء حديثه في نادي "فالداي" في 23 أكتوبر 20144 أنه "على مولدافيا ودول البلطيق أخذ الأحداث في أوكرانيا بعين الاعتبار واستخراج العبر"، لهذا فان التدخل الروسي في أوكرانيا وضمه لجزيرة القرم ليس مجرد خيانة لأوكرانيا فحسب، بل هو زعزعة لمستقبل الاستقرار في كل أنحاء أوروبا [7].

و في هذا الصدد، تصدرت مسألة مواجهة القضايا المرتبطة بحلف الشمال الأطلسي و تزايد دوره عالميا، و توسيع عضويته ليكون على الحدود الروسية المرتبة الأولى في قائمة أهم المخاطر الخارجية التي تهدد الأمن القومي الروسي و هي تعتبر بذلك من بين أهم محددات استراتيجية روسيا الخارجية إلى جانب التطرف الديني و غيرها، و قد تم تأكيد ذلك في العقيدة العسكرية الروسية

الجديدة التي أقرت في 26 ديسمبر 2014، و في هذا السياق تشير العقيدة إلى قلقلة الدول و المناطق، في إشارة ضمنية إلى ظاهرة عدم الاستقرار في سوريا و ليبيا بجانب أوكرانيا بطبيعة الحال[8].

جذور الأزمة الأوكرانية:

لا تزال أسباب الأزمة الأوكرانية موضوع نزاع شديد، و لا يزال المحللون ورجال السلطة لطرفي الصراع يدافعون بشدة عن تفسيراتهم الشخصية للأحداث بطريقة غير موضوعية، إلا أن هناك نقطة أساسية يتم تجاهلها و إهمالها باستمرار، و هذا ما يعود إما إلى نسيانه أو إلى إساءة فهمه من قبل الكثيرين في الغرب، إذ أن جذور الصراع الأوكراني تنبع من القرارات التي اتخذت قبل وقت طويل من اندلاع أي قتال، ولعل أبرز ما أثار واحدة من أخطر الأزمات الجيوسياسية (الأزمة الأوكرانية) في عصرنا هو انعكاس حدثين ساعدا في إعادة رسم مسار القرن 20، و هما مؤتمر يالطا المنعقد في فيفري 1945 و قمة مالطة عام 1989، حيث لا تزال القرارات المصيرية للاجتماعين تلقي بظلالها على الساحة الدولية، وعلى الرغم من اختلافهما من حيث المضمون والسياق التاريخي، إلا أن كلاهما قد سعى (وفشل في نهاية المطاف) لإنتاج نظام أمني أوروبي أكثر استقرارا و لعل الأزمة الأوكرانية ليست سوى آخر أعراض الفشل في التوفيق بين المصالح المختلفة في القارة الأوروبية[9].

و قد خيمت المنافسة الشرسة على أجواء الحقبة التي سبقت الأزمة الأوكرانية، و ذلك بين الاتحاد الأوروبي و روسيا من أجل التوجيه الجغرافي و الاقتصادي للمستقبل في أوكرانيا، وتعود جذور الأزمة في هذه الأخيرة إلى الحرب بين روسيا وجورجيا التي نشبت عام 2008، والتي أنهت احتمال انضمام كل من جورجيا و أوكرانيا لمنظمة حلف الشمال الأطلسي[10].حيث تم تحطيم العلاقات بين الناتو و أوكرانيا التي تعود إلى الأيام الأولى لاستقلال أوكرانيا في ربع القرن الماضي و التي تحكمها شراكة خاصة تم تعزيزها و تطويرها على مدى سنوات طويلة[11].

ويبدو أن الأزمة الأوكرانية هي نتيجة سوء تفاهم بين روسيا و القوى الغربية وهي وليدة فجوة التواصل بين موسكو والغرب خاصة الاتحاد الأوروبي، و هذا منذ اندلاع الصراع الجورجي عام 2008، واستئناف الحوار بين هذه الفواعل يتطلب وعي و إدراك متبادل للخصوصيات التاريخية والثقافية لكل منهما[12].

و قد ساعد تولي حزب الأقاليم الموالي لروسيا للسلطة سنة 2010 الى اندلاع الأزمة الأوكرانية، بعد أن تمكنت هذه الأخيرة من إسقاط مشروع الثورة البرتقالية التي اندلعت سنة 2004، تلك الثورة التي حملت أمال الشعب الأوكراني بالتخلص من الفساد، وخاصة من البيروقراطية الشيوعية، وتحقيق الرفاهية، وإنهاء معاناة الشعب من تأثيرات أزمة البطالة، وتدني الأجور، وتدهور القدرة الشرائية، حيث نجحت روسيا في استعمال سلاح الطاقة ضد أوكرانيا، الأمر الذي تسبب في

تدهور الاقتصاد الأوكراني، الذي يعتمد على 82 بالمئة من الغاز الروسي في إنعاش اقتصاده، خاصة أن أوكرانيا بلد بارد ومساحته كبيرة باعتباره ثاني أكبر بلد في أوروبا الشرقية بعد روسيا، لذلك يحتاج إلى الموارد الطاقوية وعلى رأسها الغاز، الذي يمثل عصب الحياة في البلاد[13].

أدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية إلى تأزم الوضع وانفجار الأزمة في أوكرانيا في نوفمبر 2013، عندما بدأت الاحتجاجات الجماهيرية و اعتراض القسم الكاثوليكي في أوكرانيا ضد الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش"، وقراره بالتخلي عن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي الذي من شأنه تقريب العلاقات السياسية والتجارية، وتحالفه بدلا من ذلك مع روسيا، وقد لقيت الاحتجاجات صدى واسعا من قبل وسائل الإعلام الدولية عندما أرسلت الشرطة الأوكرانية لشن غارات على المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة العديد منهم.

وبحلول جانفي 2014، تدهورت الحالة في كييف؛ وفي منتصف الشهر، انتقد البرلمان الأوكراني بشدة القوانين ضد الاحتجاجات، الأمر الذي أدى الى خلق احتجاجات أكثر عنفا فضلا عن الإدانة الدولية من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، وقد لجأت الشرطة الأوكرانية في نهاية المطاف وبعد أيام قليلة من إقرار القانون إلى إطلاق النار لقمع المتظاهرين مما أدى إلى مقتل اثنين من المتظاهرين في أول إصابات رسمية ناجمة عن الاضطرابات منذ الثاني من نوفمبر، وبعد أقل من أسبوعين من صدور قانون مكافحة الاحتجاج، تراجعت الحكومة الأوكرانية في مواجهة رد الفعل العنيف و قامت بإلغاء القانون المثير للجدل.

و قد كان هذا الإلغاء بمثابة بداية تراجع واسع للقيادة الأوكرانية، حيث قدم أعلن رئيس الوزراء نيكولاي أزاروف" استقالته في 28 جانفي 2014، ومعه الكثير من أعضاء الحكومة كما أعلن البرلمان أنه سيقدم عفوا للمتظاهرين إذا وافقوا على إزالة الحواجز وترك احتلال المباني الحكومية. وفى الوقت نفسه، حاول الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" تخليص الوضع عن طريق تقديم تنازلات لكبار قادة المعارضة كما أفرج في الفترة الممتدة ما بين 14 و16 فيفري عن 234 متظاهرا اعتقلوا منذ ديسمبر، ولكن السلام لم يدم طويلا حيث اندلعت في غضون 48 ساعة اشتباكات بين الشرطة الأوكرانية والمتظاهرين، تسببت في مقتل ما لا يقل عن 88 شخصا في كييف.

وفي 21 فيفري، وقع الرئيس "يانوكوفيتش" حلا توفيقيا مع زعماء المعارضة، واختفى في اليوم التالي من كييف[14]، إلى شرق البلاد ومن ثمة نحو روسيا، وطالب هذه الاخيرة بحمايته من المتطرفين، وقد كانت روسيا وراء هذه الخطوة التي كان الهدف منها نشر الفوضى وإحداث فراغ دستوري، تمهيدا لسيناريوهات روسية، انتظرها بوتين منذ سنوات، وكان أهمها إعادة السيطرة على جزيرة القرم الاستراتيجية، تحقيقا لحلمه الكبير في استعادة مجد القياصرة الروس[15].

وقد حدد البرلمان الأوكراني موعد لإجراء انتخابات رئاسية جديدة في 25 ماي، وقام بعدها بتثبيت "أولكساندر تورشينوف" رئيسا مؤقتا، وعندما بدأ الاضطراب في شبه جزيرة القرم في مطلع مارس 2014، وافق البرلمان الروسي طلب بوتين باستخدام القوة لحماية المصالح الروسية هناك رغم زعم الحكومة الأوكرانية المؤقتة بأن روسيا شنت حربا ضدها بصورة غير رسمية(16). وقد تدخلت روسيا في شبه الجزيرة بسبب الأهمية العسكرية الإستراتيجية وقد سيطرت عليها من دون أي خسائر ويدل هذا الأمر أن أوكرانيا واقعة عسكريا في قبضة الماكنة العسكرية الروسية(17). وقد ضمت روسيا شبه جزيرة القرم رسميا في 18 مارس 2014.

ردود الفعل الكتلة الغربية من ضم شبه جزيرة القرم:

لا شك في استصغار المجتمع الدولي لقضية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم واعتبارها مسألة ثانوية مقارنة بحالة الحرب التي يشهدها الشرق الأوكراني، ولكن، يجب التنويه بأمر خطير للغاية، حيث انه لم يسبق وان حدث في أوروبا الحديثة، أوروبا ما بعد الحرب – post-guerre - وفي وقت السلم أمر مماثل، وبهذا تشكل قضية القرم حالة فريدة من نوعها، حيث قامت الدولة الروسية بتجاهل الشرعية الدولية وجميع الأعراف والاتفاقيات الدولية والمعاهدات الحكومية الدولية القائمة باحتلال دولة أخرى وضم جزء من إقليمها إليها.[18]

و قد نظم حلف شمال الأطلسي عدة اجتماعات في أشكال مختلفة بخصوص الأزمة الأوكرانية، على غرار اجتماع وزراء خارجية دول التحالف ببروكسل في 1 أبريل 2014 الذي أسفر عن بيان مشترك يدين تصرفات روسيا و اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة أوكرانيا على ضمان أمنها، وتطوير قواتها المسلحة(19). بالإضافة الى إعلان مجلس شمال الأطلسي بـ "ويلز" وبيان حول الرابط الأطلسي بنيوبورت، في 4 و 5 سبتمبر 2014، البيان المشترك بين لجنة الناتو وأوكرانيا (في كل من: نيوبورت 4 سبتمبر 2014، بروكسل 2 ديسمبر،2014 أنطاليا 16 مايو 2015)، بيان لوزراء دفاع دول حلف شمال الاطلسي (ببروكسل 25 يونيو 2015)، وقمة وارسو في جويلية 2016، ناهيك عن القمة المصغرة للحلفاء الشرقيين الجدد ببوخارست في 4 نوفمبر 2015 لإيجاد موقف مشترك قبل القمة المقبلة لحلف شمال الاطلسي(20).كما كانت ردود فعل الولايات المتحدة على أزمة أوكرانيا عام 2014 سريعة وقوية، وقد تصدر الرئيس "أوباما" زمام المبادرة، ولقي هذا الأمر ترحيبا أوروبيا ملحوظا، بسبب تركيز الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة على آسيا والمحيط الهادئ، بينما تم إهمال أوروبا، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترفض التدخل في الشئون الأمنية الأوروبية، إلا أن الأمر تغير مع الأزمة الأوكرانية التي أنهت استخدام الإدارة الأمريكية للمفردات التي طالما استعملتها أثناء العملية التي قادتها في ليبيا في عام 2011، كـ "القيادة من الخلف"، أو "أخذ المقعد الخلفي" وغيرها، بل أكثر من ذلك، أنفقت الولايات المتحدة أموالا في أوروبا وصلت الى مليار دولار إضافية،

لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي، كما زار الرئيس "باراك أوباما"، ونائب الرئيس "جو بايدن"، ووزير الدولة "جون كيري" أوروبا عدة مرات، وخاصة الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، مثل دول البلطيق وبولندا ورومانيا، بالإضافة الى ارسال الو.م.أ قوات أمريكية و أخرى تابعة لحلف شمال الأطلسي لطمأنتهم بمصداقية و تفعيل المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي "واحد من أجل الجميع و الجميع من أجل واحد"، نذكر على سبيل المثال، بعثة حلف شمال الأطلسي للشرطة الجوية في البلطيق، و نشر طائرات الكشف و التحكم ذات تكنولوجيا الرقابة و الإنذار المبكر المعروفة بـ " AWACS" في كل من بولندا ورومانيا وبحر البلطيق.

علاوة على ذلك، و على هامش قمة حلف الشمال الأطلسي التي عقدت في "نيوبورت" بـ "ويلز" غرب بريطانيا، في الرابع والخامس من سبتمبر 2014 تطرق الحلف الى أزمة أوكرانيا وتأكيد الدفاع الجماعي وضمان المساعدة المتبادلة بموجب المادة 5 باعتبارها الحجر الأساس للحلف[21]. حيث طمأن حلف الشمال الأطلسي حلفائه الأكثر تعرضا للخطر بزيادة تواجده العسكري غير الدائم في كل من بولندا ودول البلطيق ورفع قدراته على نشر قوات لمواجهة حالات الطوارئ على طول حدودها، و قد اختلفت الآراء بين مؤيد و مخالف، حيث اقترح أحد الجنرالات الحاضرين في القمة على ضرورة التفكير في وضع تدابير مضادة للحرب الهجينة، في حين ذهب آخرون الى أن الانتشار العسكري لقوات الناتو على مقربة من حدود روسيا قد يفتح مجالا لمشاكل داخل الحلف، حيث ان بعض الدول الأعضاء ليست لها الرغبة أو القدرة أو كلاهما معا على دعم عمليات الانتشار الضخمة[22].

كما أظهرت القمة أنه لا يزال هناك توتر داخل حلف الأطلسي بسبب تركيزه على –الشرق مقابل الجنوب- وفيما يتعلق بدوره -الإقليمي مقابل العالمي-، ورغم ان أزمة أوكرانيا لم تنهي هذه التوترات، ولكنها شككت في توازن الحلف بين الشرق و الجنوب، وبين أولوية الأمن الإقليمي و العالمي[23].

تجدر الاشارة الى انه عند استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم بصورة غير شرعية في مارس 2014 وبدء التدخل في أوكرانيا الشرقية، رد الغرب على هذا الإجراء بفرض عقوبات اقتصادية. في جويلية 2014، و قد تم تفعيل العقوبات بأسلوب منسق بواسطة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وحلفاء وشركاء آخرين.

تم دعم هذه العقوبات بدرجة أكبر في سبتمبر 2014، كما تم اقرار تمديد فترة العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي، التي كان من المقرر أن تنتهي في جويلية 2015، إلى غاية جانفي 2016، أما العقوبات الأمريكية والكندية فهي غير محددة الأجل.

تنقسم العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا في مجملها الى ثلاثة أنواع، يقيد النوع الأول الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الغربية بالنسبة لمؤسسات روسية حكومية محددة في القطاعات المصرفية والطاقة والدفاع، ويفرض النوع الثاني حظرا على الصادرات إلى روسيا من

أجهزة معينة عالية التقنية للتنقيب عن النفط وإنتاجه، أما النوع الثالث فيفرض حظرا على الصادرات إلى روسيا من بضائع عسكرية وبضائع ثنائية الاستخدام[24].

الا ان هذه العقوبات و غيرها، التي صدرت من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية بحق روسيا الاتحادية هي عقوبات شكلية و هزيلة تعبر عن الاحراج الدولي الذي وقعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، فالعقوبات التي اتخذت بحق عدد من المواطنين الروس بمنعهم من الدخول الى دول الاتحاد الأوروبي وتجميد حركة أموالهم هو انتهاك فض لحقوق الانسان، لأن هؤلاء المواطنين لم يقرروا السياسة الروسية وهم غير مسؤولين عن الازمة الأوكرانية التي خلقتها المخابرات الأمريكية، كما ان طرد روسيا من مجموعة الدول الثماني غير مجد، فالدول الثماني لا تقرر مصير الاقتصاد العالمي ودورها لا يتعدى البروتوكولات الدولية.

من الصعب تهديد روسيا بالعقوبات، فهي دولة نووية عظمى، كما أن لها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي وتستطيع استيعاب كافة العقوبات التي يفرضها الغرب عليها و بإمكانها الرد عليها بعقوبات اقتصادية وسياسية أكثر إيلاما وضررا، فهي تتمتع بالاستقرار السياسي و بوضع اقتصادي متين، وبقيادة سياسية قوية وموحدة وتحتل نسبة 3 بالمئة من الإنتاج العالمي، وتشترك بعلاقات اقتصادية واسعة مع الهند والصين والبرازيل ذات الاقتصادات الفاعلة في الاقتصاد العالمي كما ان لها علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع أكثر البلدان العربية وخصوصا الدول الغنية بالبترول حيث تصدر يوميا اكثر من 12 مليون برميل من النفط ولديها فائض من العملات الصعبة بما يقارب الترليون دولار (ألف مليار) كما ان دول الاتحاد الاوربي يعتمد على روسيا في تأمين احتياجاتها من الغاز بنسبة 30 بالمائة[25].

إضافة إلى كل ذلك فان العديد من الدول الأوروبية تمتلك مفاعلات نووية روسية بحاجة إلى التقنيات الروسية لصيانتها وإلى اليورانيوم الروسي، ما يعني أنه في حال فرض عقوبات على روسيا ستتوقف هذه المنشآت عن العمل، وزيادة الفاتورة الحرارية وبالتالي زيادة أسعار النفط العالمية. وتُعتبر ألمانيا البلد الأوروبي الأكثر تعلقا اقتصاديا بروسيا، حيث تُشكل تقاطعا للمنتوجات النفطية الروسية في أوروبا، كما انها أولى الدول الأوروبية استيرادا للغاز والنفط الروسي. الى جانب دول أوروبا الشرقية، و هناك عدة مشاريع أوروبية تقوم بها روسيا منذ فترة لمد أنابيب الغاز شمالا وجنوبا.

من هذا المنطلق، نرى أنه من الصعب جدا أن تعمد أوروبا إلى المضي في عقوبات على روسيا خصوصا مع تصريحات "بوتين" الأخيرة والتي توعد فيها أوروبا أن تعود إلى عصر الحطب. كما أن الغاز ليس الوسيلة الوحيدة للضغط على أوروبا اقتصاديا، فهناك المواد الأولية (المعادن الأرضية النادرة) حيث تعتمد إيرباص (Airbus) بشكل حصري على روسيا لتزويدها بالتيتانيوم، بالإضافة الى المواد الغذائية كالقمح الذي تُزود به روسيا السوق الأوروبي.

من كل ما تقدم نرى أنه من الصعب جدا أن تعمد الدول الأوروبية المنقسمة إلى ثلاثة أقسام (ضد روسيا وعلى رأسها بريطانيا، مع روسيا وعلى رأسها ألمانيا وشبه المحايدة وعلى رأسها فرنسا) إلى فرض عقوبات على روسيا، إذ إن فرض هذه العقوبات ستكون له تداعيات سياسية كبيرة على أوروبا في وقت تحتاج أوروبا إلى التضامن و التحالف لعبور أزمة الديون السيادية[26].

تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي الأطلسي:

تسبب الصراع الأوكراني بأزمة ثقة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي[27] وخلفت الأزمة الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2014 علاقات متوترة بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما انجرت عنها تداعيات سلبية على العلاقات بين الجانبين، وفي هذا السياق، و بحجة قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، هذه القضية التي تستخدمها روسيا استخداما سياسيا منذ توتر العلاقات بينها و بين الغرب بسبب الأزمة الأوكرانية، شاركت هذه الأخيرة في مؤتمر سياسات الأمن الذي عقد في مدينة ميونيخ بألمانيا في الفترة الممتدة من 6 إلى 8 فيفري 2015، و قد جرت مناقشات حامية على هامش هذا المؤتمر كشفت عن خلافات أمريكية - أوروبية حول ما إذا كان من المناسب تزويد أوكرانيا بأسلحة هجومية لوقف المزيد من الاستيلاء على أراضي تلك الدولة من قبل الانفصاليين في الشرق الأوكراني من عدمه، و برز رأي قوي تقوده واشنطن، مفاده أن الوحدة الأورو-أطلنطية باتت أكثر أهمية من ذي قبل، ليس فقط بسبب تدخل روسيا في أوكرانيا، بل وأيضا بسبب تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" الذي أصبح يمثل تهديدا لأوروبا و الدليل على ذلك العملية الإرهابية التي استهدفت مجلة شارلي إبدو في باريس في جانفي 2015. وهنا، يثير بعض الكتاب الغربيين مسألة حتمية الدفاع عن "القيم الغربية"، وعن "النظام الليبرالي" في مواجهة التطرف الإسلامي ومنظومته، وكذلك النظم الديكتاتورية التي تسعي إلي هدم نظام ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك في إشارة واضحة إلى روسيا، التي يري التحالف الأورو-أطلنطي أنها قامت بكسر نظام ما بعد الحرب الباردة، وتحدت علنا النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[28].

من الواضح أن هذا الصراع هو نتيجة وليس سببا لانحطاط مستوى الحوار الأمني منذ 1991 بين المجموعة الأورو-أطلسطية وروسيا.

يستند الأمن في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن العشرين على تضامن أطلسي قوي و على مجموعة من الميكانيزمات و المعاهدات التي أصبح مشكوك فيها خلال العقدين الأخيرين، حيث اعتمدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) الذي عقد في هلسنكي عام 1975 مبدأ حرمة الحدود للمنطقة الأورو-أطلسية، و لا يمكن إحداث تعديل في الحدود إلا باتفاق الأطراف، ولكن سرعان ما تم انتهاك هذا المبدأ في تسعينيات القرن الماضي في البلقان، خصوصا خلال الحملة

التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي في صربيا عام 1999، والتي أسفرت عن إنشاء كوسوفو كدولة جديدة، التي تعترف بها اليوم 36 من أصل 57 دولة عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014 ما هي إلا ضربة جديدة للوثيقة الختامية لهلسنكي بعد اعتراف موسكو باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في عام 2008 [(29)].

لهذا، سلط وزير الدفاع الفرنسي الضوء في قانون التخطيط العسكري 2014-2019، على صعود بعض التهديدات من خلال الأزمة الأوكرانية "الذي يوضح عودة القضايا المتعلقة باستخدام القوة وتهديد استخدام القوة في القارة الأوروبية. " و لهذا ينبغي مراجعة إعادة التوازن مع منطقة آسيا والمحيط الهادي بعد التزام الولايات المتحدة الامريكية بأمن أوروبا[(30)]. كما أكدت الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي "فيديريكا موغريني" في تصريح باسم الاتحاد الأوروبي، تم نشره على الموقع الرسمي للمجلس الأوروبي بمناسبة الذكرى الثالثة (18 مارس 2017) للضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم من طرف الاتحاد الروسي، بأن "الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ الكامل لسياسة عدم الاعتراف بهذا الضم الغير شرعي، و هو يدعو مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في اتخاذ تدابير مماثلة وفقا للقرار 262/68 للجمعية العامة، كما ان الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالانتخابات التي نظمها الاتحاد الروسي في شبه جزيرة القرم ولا بالممثلين المحليين أو الوطنيين المنتخبين بهذه المناسبة"[(31)].

إن الهدف من بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة (PSDC) للاتحاد الأوروبي في تشكيل قوات أمنية منفصلة عن حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يسمح للأوروبيين بتطوير رؤية استراتيجية موحدة و مستقلة، و تقوية قدراتها بدلا من الاعتماد على الآخرين، وتحمل مسؤولية الأمن الإقليمي الأوروبي[(32)].حيث تنص الفقرة السابعة من المادة 42، بأنه: "في حال تعرض دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لعدوان مسلح على أراضيها، يجب على الدول الأعضاء الأخرى تقديم العون والمساعدة بكل الوسائل التي بوسعها، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، و هذا لا يخل بالطابع الخاص لسياسة الأمن و الدفاع لبعض الدول الأعضاء، كما ان التعاون و الالتزام في هذا المجال يجب أن يكون مطابقا للالتزامات المنصوص عليها في منظمة حلف شمال الأطلسي التي تبقى أساس الدفاع المشترك للدول الأعضاء في المنظمة و حقل تنفيذه"[(33)]. و تفعيلا لهذه المادة، ذكرت فرنسا أثناء الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له باريس في 13 نوفمبر 2015 بأن الاعتداء عليها يعد اعتداءا و مساسا بالأمن الأوروبي، حيث قال الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، بأن: "العدو ليس عدو فرنسا بل هو عدو لأوروبا"[(34)] و قد طلب أنداك من وزير الدفاع مراسلة نظرائه الأوروبيين و تذكيرهم بالمادة 42 - فقرة 7، من معاهدة الاتحاد الأوروبي[(35)].

إلا ان السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة اقتصرت منذ نشأتها في عام 2003 حتى اليوم على نشر بعثات مدنية هامشية ذات تأثير استراتيجي جد محدود، و لعل غياب سياسة أمنية و دفاعية أوروبية مشتركة حقيقية في ظل الربيع العربي والأحداث الأخيرة في أوكرانيا، لأكبر دليل على الصعوبات التي تواجه الأوروبيين لتحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه، بل أكثر من ذلك تبعيتها الأمنية لحلف الشمال الأطلسي[36].

خاتمة:

على الرغم من احتلال داعش والإرهاب الدولي الحصة الأكبر من اهتمامات المجتمع الدولي، الا أن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014 خلط كل الأوراق الجيوسياسية والحسابات السياسية والأمنية، نظرا لكونه تهديد خطير ليس فقط لأوكرانيا وحسب، بل للخريطة الأمنية و الجيوسياسية الاقليمية و العالمية التي تغيرت بين ليلة و ضحاها في وقت لم يخطر على بال المجموعة الدولية، سيما و أن الأمر قد تم في فترة الأحادية القطبية بريادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي خلط حسابات الحلفاء الغربيين، و قد كشفت الأزمة الأوكرانية منذ انفجارها في 2010 عن الخلل الكبير و نقاط الضعف التي تحكم السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية المشتركة التي تكمن في مجملها في مدى التبعية الأمنية اللامتناهية للدول الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي من جهة، و طغيان المصلحة القومية على المصلحة الجماعية للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

الهوامش :

[1] La crise ukrainienne et les relations OTAN-Russie, in : **http://www.nato.int/docu/review/2014/Russia-Ukraine-Nato-crisis/Ukraine-crisis-NATO-Russia-relations/FR/index.htm.**

[2] جورجينا ثروت حلمي عزيز، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية "2013_ 2015، المركز الديموقراطي العربي، أنظر: **http://democraticac.de/?p=34817**

[3] جاسم عجاقة، التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية، in : **http://www.aljoumhouria.com/pages/view/124897**

[*] زبغنيو بريجينسكي (Zbigniew Brzezinski) عمل كمفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981 وهو يعمل حاليا مستشارا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وأستاذابمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبك نز في واشنطن.

[4] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، الأزمة الأوكرانية جذورها خلفياتها ومستقبلها بين يدي الأزمة، مجلة البيان، 18 مارس 2015، أنظر: **http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403**

[5] جاسم عجاقة، مرجع سابق.

[6] F. Stephen LARRABEE and others, **The Ukrainian Crisis and European Security Implications for the United States and U.S. Army**, California : RAND Corporation, 2015, P. 17.

[7] أوكرانيا بعد ثلاثة أعوام: أساس للتفاؤل، **مجلة الناتو**، 10 /2017/03، أنظر:
http://www.nato.int/docu/review/2017/Also-in-2017/ukraine-three-years-optimism-russia-military-war-poroshenko-stoltenberg-nato-secretary-general-crimea-annexation/AR/index.htm

[8] سفير د عزت سعد السيد، السياسة الروسية وامن الشرق الأوسط بين الإرهاب وإيران،

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx in:

[9]Richard SAKWA, The deep roots of the Ukraine crisis, april 15, 2015, in : **https://www.thenation.com/article/deep-roots-ukraine-crisis/**

[10]Dmitri TRENIN, **The Ukraine crisis and the resumption of great-power rivalry**, Russia: Carnegie Moscow Center, juillet 2014, P.4.

[11] Les relations OTAN-Ukraine , d'hier à aujourd'hui, Fiche d'information, septembre 2014, in **: www.nato.int**

[12] Philippe LEFORT, la crise Ukrainienne ou le malentendu européen, **Politique étrangère**, février 2014, P. 109.

[13] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مرجع سابق.

[14] Anthony RAMICONE & others, The Ukrainian crisis a disputed past and present, **Policy brief**, United States: Harvard IOP, may 2014, P. 4.

[15] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مرجع سابق.

[16] Anthony RAMICONE & others, Ibid, P. 4.

[17] جاسم عجاقة، مرجع سابق.

[18] Anna DOLYA, **L'annexion de la Crimée : leçons pour la sécurité Européenne**, Question d'Europe n°382, Paris : Fondation Robert Schuman, 22 février 2016, P. 1.

[19] Les relations OTAN-Ukrain , d'hier à aujourd'hui, Op.cit.

[20] André DUMOULIN, Crise russo-ukrainienne conséquences sur les politiques de défense OTAN-UE et de défense nationale, **Sécurité & stratégie** , n°126, Juin 2016, Bruxelles : Institut Royal Supérieur de Défense, P. 9.

[21] Magnus PETERSSON and Andres VOSMAN, European defense planning and the Ukraine crisis, **Focus stratégique**, n° 58, Paris: IFRI security studies center, June 2015, P.21.22.

[22] Riccardo ALCARO, **West-Russia relations in light of the Ukraine crisis,** Roma: Nuova Cultura, 2015, P.71.

[23] Magnus PETERSSON and Andres VOSMAN, Op.cit, P.22.

[24] **مجلة الناتو**، العقوبات بعد شبه جزيرة القرم هل نجحت؟، أنظر:

http://www.nato.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-have-they-worked/AR/index.htm

[25] عودت ناجي الحمداني، تداعيات الازمة الاكرانية على العلاقات الامريكية الروسية، مجلة: **الحوار المتمدن**، عدد 4408، 29 مارس 2014، انظر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=407844

[26] جاسم عجاقة، التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية، in : http://www.aljoumhouria.com/pages/view/124897

[27] Igor DELANOE, L'avenir des relations entre la Russie et la communauté Euro-Atlantique, Revue géopolitique, 7 février 2015, in : http://www.diploweb.com/L-avenir-des-relations-entre-la.html

[28] سفير د عزت سعد السيد، السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط بين الارهاب وإيران:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx

[29] I. DELANOË, La crise Ukrainienne et l'espace sécuritaire Europe-Russie, PSEI, n° 1, Questions de paix et de sécurité internationale, 15 juillet 2015, in : http://revel.unice.fr/psei/index.html?id=259.

[30] André DUMOULIN, Op.cit, P.8

[31] Déclaration de la haute représentante, Mme Federica Mogherini, au nom de l'UE, sur la Crimée, in : **http://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2017/03/17-hr-declaration-crimea/**

[32] Giorgio GARBASSO et autres, **La sécurité Européenne apres la Libye et l'Ukraine: quel leadership ?**, synthèse du séminaire, Paris : Notre Europe – Institut Jacques Delors, 28 juillet 2014, P. 4 .

[33] Traité de l'Union Européenne, Traité sur l'Union Européenne (version consolidée), J.O de l'Union Européenne, N° C83 du 30 mars 2010., P. 38 - 39.

[34] L'Union européenne et la politique de sécurité et de défense commune, in : http://www.defense.gouv.fr/dgris/action-internationale/l-ue-et-la-psdc/l-union-europeenne-et-la-politique-de-securite-et-de-defense-commune

[35] Ibid.

[36] Giorgio GARBASSO et autres,Op.cit, P. 4 .